أكاديمية العلاقات الدولية – إيرا

دبلوم العلوم السياسية

مبادئ علم الاقتصاد

أ.د: أحمد ذكرالله

بحث عن: التنمية المستدامة

عمل الطالبين: خالد زكريا – مصدق شعلة

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة)، يهدف لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي - الاجتماعي معها، شريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها.

التنمية المستدامة.. بذلك المصطلح رسمت الأمم المتحدة خارطة التنمية البيئية والاقتصادية، لتحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، التي تُحمل كوكب الأرض فوق طاقته.

فالتنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة تتيح من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية تضمن دمج المهمشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية تخلص لمنح كل إنسان، رجلاً كان أم امرأة، صوتًا وقدرة على الاختيار لتحدّي مسار مستقبله.

ويغطي مفهوم التنمية المستدامة 3 مجالات رئيسية، هي: "النمو الاقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية"، ومن أهم التحديات التي تواجهها تحدي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة.

مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

كان أول استخدام لمفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وأشير إليه بشكل رسمي من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج، وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وكان مفهوم "التنمية" قد برز بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول دول عديدة على استقلالها السياسي، وأطلقت الدول الرأسمالية الكبرى عليها مصطلح "دول العالم الثالث"، وبرروا استخدام هذا المصطلح بمعاناة هذه الدول من الفقر والجهل بسبب مشكلة "التخلف" وليس بسبب استعمارها سنوات طويلة، ومن ثم طُرح مفهوم "التنمية" كأداة تستطيع من خلالها تلك الدول العالمثالثية أن تتجاوز حالة "التخلف"، وتلحق بالدول المتقدمة.

ثم جاء مفهوم "التنمية المستدامة" ليطل علينا من جديد في أوائل التسعينات، من خلال "إعلان جوهانسبرج" الذي حضره كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وتم اعتماده رسميًا في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992، ثم استخدمه "بان كي مون" بديلًا لمشروع "قيم الألفية" الذي سبق أن طرحه الأمين العام السابق كوفي عنان بمناسة الاقتراب من سنة 2000.

أبعاد التنمية المستدامة

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابًا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو ١٣٠ مؤشرًا مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية "اقتصادية" و"اجتماعية" و"بيئية" و"تقنية".

البعد التقني

في السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ولعبت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، فمع تقييم بعض الخبرات في ريف العالم الثالث، نجد أن الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والإعلام متعدد الوسائط قد ساعدا في تدريب المزارعين، وقادت شبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف.

البُعد البيئي (الإيكولوجي)

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد.

البُعد الاقتصادي

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة. فاستهلاك الطاقة المستخرجة من النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

البُعد الاجتماعي

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف هنا، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون

اليوم من البشر ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

مؤشرات التنمية المستدامة

مع اتضاح رؤية المفهوم ومجاله، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. وفي هذا السياق لدينا 6 حزم من المؤشرات، يمكن إيجازها فيما يلي:

المؤشرات المؤسسية

تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط.

مؤشرات اقتصادية

1 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

2 - نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين : تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

3 - نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

4 - جموع المساعدة الإنمائية الرسمية "ن ق ج": وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، واستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

5 – "الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي": يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

المؤشرات الاجتماعية

1 - معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

2 - معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

3 - معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

4 - معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي: وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

5 - نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

6 - حماية صحة الإنسان وتعزيزها: أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لاتتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.

المؤشرات البيئية "الإيكولوجية"

1 - نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للانتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وانها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

2 - التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

3 - التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الاجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

المؤشرات البشرية

ارتبطت التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدام نظرًا لأهميتها، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

مكافحة الفساد

تعمل التنمية المستدامة على مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة الحكومية، من خلال توفير المزيد من فرص العمل للفئات المهمشة، وضمان تحقيق السلام الاجتماعي، وتعزيز قواعد الحوكمة والإفصاح للشركات، وتوفير قطاع واسع من المنتجات الاستثمارية.

بالإضافة إلى أنها تساوي بين الجنسين، وتساوي بين الجميع بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فضلًا عن توفير الأموال الضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة المستضعفين منهم.

شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تتحمّل الشعبة مسؤولية خاصة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ومؤشرات التنمية المستدامة، والمياه، والطاقة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج، وقضايا شاملة من قبيل تعبئة الموارد والوسائل الأخرى لتنفيذ التزامات ريو وجوهانسبرغ. كما أنها تقوم بدور الأمانة لآليات التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وللجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ولشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وتنهض بدور نشط في شبكة المحيطات..

الدول الجزرية الصغيرة النامية

الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة بوجه خاص للأزمات بسبب ضآلة عدد سكانها ومحدودية اقتصاداتها، وضعف قدراتها المؤسسية في القطاعين العام والخاص على السواء، وبعدها عن الأسواق الدولية، وقابليتها للتأثر بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وفي عام 1995، أنشأت الأمم المتحدة وحدة خاصة معنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الشعبة لتسهيل متابعة العمل على تنفيذ الطائفة العريضة من الإجراءات التي دعا إليها برنامج عمل بربادوس لعام 1994. وتدير الشعبة، من أجل دعم هذه الوحدة، شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تربط بين 43 دولة جزرية في مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي والبحر الكاريبي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي..

الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة النظر في مجموع الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما تستلزم المشاركة، لا من جانب الحكومات وحدها، بل من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضاً. وقد حدا هذا بالمؤتمرات العالمية، بما فيها مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إلى أن تدعو الحكومات مراراً إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تتسم التكامل وتنهض على المشاركة.

وتوفر الشعبة الدعم للدول في سعيها إلى وضع وتقييم استراتيجيات وطنية خاصة بها للتنمية المستدامة، وذلك من خلال برامج فنية للإرشاد وبناء القدرات، وحلقات للعمل، وأنشطة للتعاون المعرفي، واستعراض للاستراتيجيات.

مؤشرات التنمية المستدامة

تحتاج الدول إلى تقدير وتقييم سياساتها لضمان أن تحدث الأثر المنشود منها. ويستلزم هذا الاستعانة بمؤشرات تعكس شواغل البلدان وأولوياتها وفق ما دعا إليه جدول أعمال القرن 21. وفي عام 1992 الذي شهد انعقاد مؤتمر قمة الأرض، لم تكن مؤشرات التنمية المستدامة قد وضعت أو خضعت للاختبار بعد.

وقد بدأت الشعبة برنامجها لوضع مؤشرات التنمية المستدامة في عام 1994. وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، وضعت مجموعة أساسية من هذه المؤشرات لاستخدامها على الصعيد الوطني، وتوالي استعراضها وتنقيحها. كما تدعم الشعبة الدول في سعيها لإقامة برامجها الوطنية الخاصة بها لتحديد مؤشرات التنمية المستدامة من خلال تنظيم حلقات عمل ومشاريع لبناء القدرات. وتساهم الشعبة كذلك في الأعمال المتعلقة بالمؤشرات المحددة للأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الاطلاع على مبادئ توجيهية وتوصيفات لمنهجيات في هذا الشأن في موقع الشعبة على الشبكة العالمية (الويب)

الطاقـة

استخدام الطاقة ضرورة لازمة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولكنه مرتبط بتأثيرات معاكسة على البيئة. وهذه معضلة طالما حيرت البلدان في شتى أرجاء العالم. وقد اتفقت الدول في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على ضرورة العمل على زيادة إمكانيات الحصول على مصادر للطاقة زهيدة التكلفة يمكن التعويل عليها تيسيراً لبلوغ الهدف الرامي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يكابدون الفقر إلى النصف وكسبيل لتوفير الخدمات الهامة الأخرى من أجل تخفيف وطأة الفقر. كما قررت الدول أن تعمل على تحسين كفاءة الطاقة، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة، واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتقدمة الأكثر نظافة، وتنفيذ استراتيجيات للنقل تخدم التنمية المستدامة، والحد من تدابير الدعم الضارة واعوجاج السوق، وتشجيع استخدام أنواع أنظف من الوقود.

وتوفر الشعبة خدمات استشارية ومساعدات تقنية في ميدان الطاقة سعياً إلى بناء القدرات وتوطيد المؤسسات وتنشيط الاستثمار في مجال الطاقة وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وتنصب مجالات التركيز الرئيسية في هذا الشأن على كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والنقل، والجنسانية والطاقة، وإمكانية الحصول على الطاقة

المياه

الحصول على المياه المأمونة مقوّم أساسي للحياة. وهي حقيقة أكدها جدول أعمال القرن 21 وأعاد تأكيدها برنامج تنفيذ جوهانسبرغ الذي أيد الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى خفض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية بمقدار النصف بحلول عام 2015. وقد أبدت الجمعية العامة اعترافاً خاصاً بأهمية المياه العذبة عندما استهلت في 22 آذار/مارس 2005 العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"، للفترة 2005 - 2015.

وتوفر الشعبة للبلدان على السواء المساعدات التقنية والمشورة بشأن السياسات في هذا الشأن لمساعدتها على بلوغ الغايات المنشودة لعام 2015 بشأن المياه والصرف الصحي، ولتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودعمها.

التشجيع على انتهاج أنماط من الاستهلاك والإنتاج أقدر على الاستدامة ـ عملية مراكش

إنّ تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج هدف من الأهداف العامة للتنمية المستدامة وشرط أساسي لتحقيقها، وهي حقيقة أقر بها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي دعا إلى وضع إطار من برامج السنوات العشر لدعم المبادرات الإقليمية

والوطنية الرامية إلى تعجيل التحول صوب انتهاج أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج. وقد عُقد اجتماع الخبراء الدولي الأول المعني بوضع هذا الإطار في حزيران/يونيه 2003 في مراكش.

التشجيع على انتهاج أنماط من الاستهلاك والإنتاج أقدر على الاستدامة - عملية مراكش والشعبة مسؤولة عن تيسير تنفيذ عملية مراكش، التي تتضمّن عقد اجتماعات منتظمة عالمية وإقليمية، وتنظيم فرق عمل غير رسمية للخبراء، وعقد ندوات مائدة مستديرة تحفيزاً للعمل على إعداد إطار السنوات العشر. والاهتمام منصبّ في الشعبة بوجه خاص في الوقت الراهن على حسابات إدارة البيئة، والمشتريات العامة المستدامة، واستراتيجيات التكنولوجيا النظيفة.

سبل التنفيذ وقضايا عامة أخرى

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إرادة سياسية قوية وسياسات صحيحة ومؤسسات عفية ونهج حكم رشيدة وتعاوناً دولياً فعّالاً. ومن المقومات الأساسية في هذا الشأن انتهاج نظم تجارية ومالية تعددية يتوافر فيها الانفتاح والمساواة، بما يشمل فتح أبواب الأسواق أمام المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية. وتستوجب التحديات التي تواجه أفريقيا اهتماماً خاصاً، ويدخل في باب تلك التحديات الارتباط الحيوي القائم بين الصحة والتنمية المستدامة.

وتجري الشعبة تحليلاً للقضايا العامة الرئيسية الواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ مع اهتمام خاص بالتحديات التي تعترض سبيل تعبئة الموارد، بما يشمل التصدي لها بتهيئة ترتيبات وآليات مبتكرة للتمويل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة وتقييمها

يُعتبر تطوير الاستراتيجيات هدفاً إلى أهداف ونتائج قابلة للقياس تحدياً صعباً ومعقداً. فلكي تلاقي هذه الاستراتيجيات النجاح، يجب على النواب وأصحاب المصلحة توفير إطار واضح يساعد على رسم خريطة ومراقبة الأنشطة والنتائج الجارية. ويتطلب قياس التقدم الذي تحرزه أهداف التنمية المستدامة بالتالي مؤشرات تنير الطريق مستقبليًا وتساعد في تقييم مدى تنفيذ الأهداف. وينبغي لهذه المؤشرات أن تسمح أيضًا باكتشاف المشاكل والتحديات التي تهدد بتأخير التنمية المستدامة المحددة

أصدر مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة دراسة وضع إطار عمل يتكون من 100 مؤشر رصد عالمي، وذلك بالاستناد إلى خبرات من جميع أنحاء العالم. ويهدف إطار عمل المؤشر المذكور إلى تحويل الأهداف إلى أدوات إدارية وبطاقة تقرير في نهاية المطاف، لمساعدة الجهات المعنية على متابعة التنفيذ والتقدم ذات الصلة بـأهداف التنمية المستدامة. وتشير الدراسة إلى عدد من المؤشرات الوطنية التكميلية، والتي يمكن لكل دولة الاختيار من بينها بما يتناسب معها في ضوء الظروف الوطنية والقدرة على التنفيذ.

يجب على المؤشرات العمل بشكل تعاوني، ومن المتوقع تقديم تقرير سنوي بالبيانات. على نحو مثالي، يتم تحديد مؤشرات محددة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ويستند العديد من المؤشرات إلى مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المذكورة سابقًا، والتي خضعت للتنقيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقترح مجلس شبكة حلول التنمية المستدامة أيضًا أي المنظمات حول العالم والتي يمكنها المشاركة في جمع البيانات حول أي مؤشر. على سبيل المثال وفيما يتعلق بالهدف الأول فالمؤشر الأول المقترح هو نسبة السكان ممن يقل دخلهم عن 1.25 دولار (PPP) في اليوم الواحد، ويشير التقرير إلى البنك الدولي كوكالة رائدة محتملة يمكنها المساعدة في قياس وجمع البيانات.

فيما يلي عرض أمثلة مؤشر واحد لكل هدف من الأهداف الـ 17 لأهداف التنمية المستدامة:

الرقم	الهدف	مثال على المؤشر
1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	النسبة المئوية للسكان المؤهلين ممن تشملهم برامج الحماية الاجتماعية الوطنية
2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة	عدد العاملين في مجال الإرشاد الزراعي لكل 1000 مُزارع [أو حصة المزارعين ممن تشملهم برامج وخدمات الإرشاد الزراعي]
3	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار	وفيات حوادث الطرق لكل 100.000 من السكان
4	ضمان جودة تعليم شاملة وعادل وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة للجميع	معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للنساء والرجال
5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	النسبة المئوية للنساء ممن تتراوح أعمارهن بين 20-24 سنة من المتزوجات أو المرتبطات قبل سن 18 عامًا
6	ضمان توفير وإدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع	النسبة المئوية لتدفقات مياه الصرف الصحي المعالجة وفقًا للمعايير الوطنية [وإعادة استخدامها] – خاضع للتطوير
7	ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة، وتوفير الطاقة الحديثة للجميع	مُعدل تحسن قوة الطاقة الأولية
8	تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، والتوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع	معدل توظيف الشباب، حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي
9	بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار	إجمالي انبعاثات الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالصناعة حسب الغاز والقطاع، والمعبر عنها كانبعاثات على أساس الطلب والإنتاج (tCO_2e)
10	الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	النسبة المئوية للأسر التي يقل دخلها عن 50٪ من متوسط الدخل ("الفقر النسبي")
11	توفير مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة	النسبة المئوية للأشخاص في محيط 0.5 كم من النقل العام الذي يعمل كل 20 دقيقة على الأقل
12	ضمان أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج	المؤشر العالمي لخسائر الأغذية [أو مؤشر آخر يتم وضعه لتتبع حصة الفاقد أو المُهدر من المواد الغذائية في سلسلة القيمة بعد الحصاد]
13	اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره	التمويل الرسمي للمناخ من البلدان المتقدمة كإجراء تدريجي للمساعدات الإنمائية الرسمية (بالدولار الأمريكي)

14	الحفاظ على والاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل تنمية مستدامة	نسبة حمولة الأسماك التي تم اصطيادها ضمن أقصى عائد مستدام (MSY)
15	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، والإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر، ومقاومة وعكس تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي	التغير السنوي في الأراضي الصالحة للزراعة المتدهورة أو المتصحرة (نسبة مئوية أو بالهكتار)
16	تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات	نسبة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية ممن يتم الإعلان عن معلومات الملكية النفعية لهم للجمهور
17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تنمية مستدامة	المساعدة الإنمائية الرسمية وصافي المنح الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي